الأمم المتحدة S/AC.29/2009/7

Distr.: General 3 April 2009 Arabic

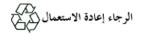
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار المرار (١٩٩٢) بشأن الصومال

مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

هَدي البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس لدى الأمم المتحدة تحياها إلى رئيس لجنة محلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، ويشرفها، بالإشارة إلى مذكرته المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أن تحيل طيه تقرير جمهورية بيلاروس بشأن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) على نحو فعال (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

التدابير التي اتخذتما بيلاروس تنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨)

قامت وزارة الخارجية بجمهورية بيلاروس على وجه السرعة بإبلاغ جميع السلطات الوطنية المختصة بالتدابير المتعين اتخاذها وفقا للفقرات من ١ إلى ٧ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

وسوف تقوم السلطات الوطنية المختصة بمراقبة جميع المشار إليهم في القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) من أفراد وكيانات، أي أنه سيجري في جمهورية بيلاروس تطبيق التدابير المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من القرار على هؤلاء الأفراد والكيانات.

وقامت هيئات جمهورية بيلاروس الحكومية، المصرح لها بإصدار تصاريح تصدير واستيراد الأسلحة، باتخاذ التدابير اللازمة لفرض حظر على إمدادات الأسلحة والمواد المتصلة بما وفقا للفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

واتخذت تلك الهيئات التدابير اللازمة لفرض حظر كامل على الأسلحة فيما يتعلق بالصومال من أجل منع توريد الأسلحة والمعدات العسكرية أو بيعها أو نقلها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بتوريد المساعدة أو التدريب التقنيين والمساعدات المالية وغيرها من أشكال المساعدة، يما في ذلك الاستثمار أو السمسرة أو الخدمات المالية الأحرى، ذات الصلة بالأنشطة العسكرية، أو توريد الأسلحة والمعدات العسكرية أو بيعها أو نقلها أو صنعها أو صيانتها أو استخدامها.

وصدرت تعليمات للمنظمات المالية لجمهورية بيلاروس بأن تتبع في أعمالها أحكام الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) فيما يتعلق بتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضي جمهورية بيلاورس، التي يملكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الكيانات أو الأفراد الذين تحدد اللجنة أسماءهم أو كيانات أو أفراد يعملون باسمهم أو وفقا لتوجيها قمم. وصدرت لهذه المنظمات أيضا تعليمات برصد عمليات توفير المنح أو المساعدات المالية أو القروض التساهلية للكيانات والأفراد المشار إليهم.

09-29488